

دولة ليبية

مجلس الوزراء

وزارة العدل



قرار وزير العدل

رقم (٤٩٥) لسنة ٢٠١٣م

بسمية لجنة مراجعة التشريعات المعمول بها
واقتراح تعديلاها بما لا ينافي مع الأحكام
القطعية والقواعد الأساسية للشريعة الإسلامية الغراء

وزير العدل

- بعد الإطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في 03/08/2011م ، وتعديلاته .
- وعلى قرار وزير العدل رقم (1621) لسنة 2013 بتشكيل لجنة وتعديلها .
- واطمئناناً إلى إرادة الشعب الليبي المسلم بالالتزام بالقيم الخالدة لشريعتنا الإسلامية وبكل ما هو خير وحقوقي وإنساني وفقاً لدولة العدالة والحق والقانون والمؤسسات كنموذج للدولة الخيرة والأمنة والمأمونة التي تحترم العهود وتصون الدين والنفس والعقل والمال والأخلاق الكريمة والأخوة والتسامح والإحسان والمعروف والحقوق .
- وبناءً على الترشيحات المستلمة من الجهات المعنية .

قرار

مادة (١)

شكل اللجنة المنصوص عليها في المادة (١) من قرار وزير العدل رقم (1621) على النحو التالي:

١. الدكتور/ حميد محمد عبد السلام القماطي المستشار في المحكمة العليا رئيساً .
٢. الدكتور/ سليمان محمد خليفة السحاتي عن جامعة بنغازي .
٣. الدكتور/ ضو مفتاح أبوغراة عن جامعة طرابلس .
٤. الدكتور/ الأمين عبد الحفيظ أبوبكر عن جامعة سبها .
٥. الدكتور/ محفوظ علي التواتي عن الجامعة الأسميرية .
٦. الدكتور/ فرج محمد طيب عن الجامعة الأسميرية .
٧. الدكتور/ غيث محمود الفاخرى عن دار الإفتاء .
٨. الدكتور/ محمد مولود عبد الحميد عن دار الإفتاء .
٩. الدكتور/ محمد محمد أبو عجيلة عن دار الإفتاء .
١٠. الدكتور/ مصطفى الصادق طابلة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية .



دولة ليبية
مجلس الوزراء
وزارة العدل



11. الدكتور عبد الحكيم أحمد أبوزيان عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
12. المستشار حسین صالح الیسیر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
13. السيد عبد الباسط عبد الغنی البغدادی عن مجلس الحريات العامة وحقوق الإنسان.
14. أربعة أعضاء من المختصين عن مؤسسات المجتمع المدني يصدر بهم قرار لآخر فور وصول الترشيحات.
15. السيد إسماعيل الطاهر بن طاهر عن النقابة العامة للمحامين.

مادة (2)

يعدل نص المادة (3) من القرار رقم (1621) المشار إليه كالتالي:

"تحدد اللجنة نظم واجراءات سير العمل بها في أول اجتماع لها ويعين عليها كذلك إقتراح ميزانيتها ومكافأة أعضائها وعرضها للإعتماد من وزير العدل وتتولى وزارة العدل تقديم كافة التسهيلات اللازمة لتمكين اللجنة من القيام بعملها بالسرعة والدقة العالية المطلبة لهذه المهمة التاريخية والحيوية"، وللجنة الاستعانة بمن ترى لزوم الاستعانة به في إتمام مهامها.

مادة (3)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صالح بشير الرغبي
وزير العدل



صدر في: 27 / صفر / 1435 هجري
الموافق: 31 / 12 / 2013 ميلادي

ملاحظات	مصدر القرار
---------	-------------